



جامعة الجميع الذكية
كلية الإدارة
ماجستير إدارة مشاريع
بحث علمي

دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الاستثمارية بالمملكة

The role of electronic management in the development of investment projects in Saudi Arabia

إعداد الباحثين:

قائد المجموعة: عمار ياسر الغزالي ٢٢١٠٠١٤٨٤

عبدالمجيد عبدالعزيز البريدي ٢٢١٠٠١٥٩٧
عبدالعزیز العمري ٢٢١٠٠٢٢٤١

إشراف :

د/ وليد سليمان

بحث تخرج مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة المشاريع

الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٣م

المقدمة:

منذ بداية هذا القرن الحادي والعشرين بدا العالم يخطو خطوات واسعة نحو العلم والمعرفة وكانت التقنية والتكنولوجيا أحد مواليد هذا العصر حيث احتلت ثورة الاتصالات مجالات العلم والعمل، وأصبح استخدام التكنولوجيا متاحاً في المجالات الحياتية عامة دون استثناء. وبشكل عام فإن الإدارة في المنظمات الحكومية تحتاج لهذه التقنية في سبيل نهضتها بتطوير والعمل فيها وخلق بيئة تستجيب للتطورات الراهنة التي انتقلت بالأداء من التقليدية إلى الابتكار والتغيير، وقد أدى هذا التطور لتوفير الكثير من الوقت والجهد والمال . في ذات الاتجاه تعتبر التكنولوجيا واستخداماتها في مجتل منظمات الحكومية جزء لا يتجزأ من القيمة التنافسية للمنظمة. ويتم ذلك من خلال الاتجاه نحو الاستثمار بمشاريع خدمية وسلعية بشرط أن تكون تتولي قيادته التكنولوجيا بالشكل الذي يواكب التطورات الراهنة، ليس أقل كما في بيئة منظمات الاعمال من حيث الشكل والمضمون لتقديم خدمة أفضل للجماهير وبالدرجة المقبولة والمطلوبة.

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال العمل الحكومي والاستثمار صنوان لا ينفصلان عن بعضهما البعض، واستخدام التكنولوجيا فيهما جزء لا يتجزأ من البيئة الجاذبة التي تمكن المشاريع الخدمية وغيرها أن تستمر ويكتب لها النجاح.

وقد اسهمت الثورة المعلوماتية والاتصالية في زيادة الاعتماد على أجهزة الكمبيوتر، ونتج عن ذلك الارتباط بشبكة الانترنت لأهمية وتنوع المعلومات، ظهرت العديد من نظم الاتصالات لتوفير الوقت والجهد، وأصبحت الحكومات تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لخدمة مواطنيها، ولذلك نشأ مشروع "الإدارة الإلكترونية" وهي من نقاط التحول عن الأساليب التقليدية إلى الأساليب الإلكترونية الحديثة، وكذلك إيجاد فرص نادرة للحكومات لتقديم خدمات أفضل

للمواطنين، وتساعدهم كذلك على الوفاء بمسئولياتهم تجاه المواطن بأفضل طريقة ممكنة وعلى الخلاص من المعاملات الحكومية التقليدية والروتينية.

وقد أصبحت تكنولوجيا الاتصالات اليوم جزء من الحياة اليومية بفضل تطور أجهزة الاتصال وما قدمته شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومن خدمات البريد الإلكتروني جعلت العالم حي صغير يتبادل أفراد المعلومات بكل سهولة ويسر، واستطاعت الثورة التكنولوجية أن تفرض نفسها كأداة للاستمرار بدونها لا يكتب للمنظمات البقاء فمن خلال أنظمة المعلومات والتقنيات الحديثة انعكس هذا التطور على المنظمات بشكل واضح في منظمات العالم المتقدم الحكومية، وزاد استخدامها لوسائل التواصل مع مستخدميها وتطور هذا التواصل بدرجة كبيرة من خلال الخدمات التي أصبحت تُقدم بشكل أسرع وتكاليف أقل.

وبما أن الإدارة في مختلف مجالاتها تحتاج إلى الوسائل التقنية والتكنولوجية كأداة في تسير أمورها كان لابد أن يكون الاهتمام بها اهتماماً كبيراً فكانت الثورة التكنولوجية التي انتظمت المجالات الإدارية في أخريات القرن العشرين وبدايات هذا القرن تؤكد حقيقة هامة هي توطين التكنولوجيا لتطور مفهوم الإدارة وأساليبها لمواجهة التحديات التي فرضتها طبيعة العصر ومقتضيات العمل الإداري.

وفي هذه الدراسة سوف يتناول الباحثين دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الاستثمارية بالملكة.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدول بشكل مستمر في تكون لها موارد متاحة تنعكس على حياة شعوبها بالرفاهية والنماء، وتلاقي في سبيل ذلك بعض التحديات التي تحول دون تنفيذ أهداف الاستثمار الذي يحقق لها الأهداف المرجوة، وعلى ضوء ذلك فإن الاستثمار في المنظمات الحكومية يشبه الكثير من التوجس والشك، وتختلف نظرة رواد الأعمال في الاقدام على الاستثمار في القطاع الحكومي

بالشكل الذي تتعامل معه هذه المنظمات مع مثيلاتها في قطاع الأعمال، فالدولة ملك عام، وروح العمل في منظمات الدولة ما زال يحتاج إلى الكثير من التدريب والتنظيم، حتى يمكن أن يؤدي الموظف فيها عمله بالطريقة التي يؤديه بها إذا ما انتقل إلى منظمة خاصة، ولعل هناك الكثير من التربية الوطنية الناقصة تجاه العمل في منظمات الدولة من قبل الموظفين وحتى المدراء؛ لأنها ليست ملكاً لأحد يحرص بذات القدر لو كانت عملاً خاصاً، ولعل الكثير من منظمات العمل الحكومي قد خضعت للخصخصة كأحد الاتجاهات التي تدل على تنصل الدولة أو فشلها في الاستمرار بذات القدر الذي سارت عليه المنظمات الخاصة. ويمكن تلخيص المعوقات التي تواجه الاستثمار في منظمات الحكومة في ظل مشكلة الدراسة كذلك الاطار النظري الذي تقوم عليه الدراسة في الآتي:

هناك معوقات خاصة بالجوانب التنظيمية تتمثل في بعض تعقيدات في الحصول على التأشيرات اللازمة للعمل والزيارات الخاصة برجال الأعمال والشركات التي ترغب في الاستثمار مع طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات، وفي نفس الوقت يقل أخذ مرئيات القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار مع بطء إجراءات التخليص الجمركي. وعدم مرونة نظام الكفالة، وهناك معوقات خاصة بالتشريعات والأنظمة، فقد وتتمثل في بطء تنفيذ الأحكام بالإضافة إلى ضعف وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات، وقلة توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة، مع بطء إجراءات التقاضي وعدم توافر أنظمة لحماية حقوق الملكية.

كما توجد كذلك معوقات الخاصة بتوافر أنظمة المعلوماتية، تتمثل في وجود نقص في المعلومات عن حجم السوق مع نقص في المعلومات الخاصة بالتعريف بالفرص الاستثمارية. وتوجد كذلك معوقات خاصة بتكاليف الاستثمار، تتمثل في قلة توافر الكفاءات الإدارية في سوق العمل، مع ارتفاع تكلفة الحصول على الطاقة والكهرباء والوقود، وارتفاع تكلفة تدريب الأيدي

العامة، كما تتمثل كذلك معوقات خاصة بالسياسات الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل التضخم ووجود بنية تحتية غير ملائمة، مع معاناة الكثير من الإدارات الشركات والمنظمات التي تتولى مسؤولية المشاريع الحكومية من بطء الإجراءات بالتعامل مع أحجام متزايدة من المعلومات حيث تتطلب هذه الإجراءات وقتاً كبيراً هذا إذا ما تم عن طريق الخبرة البشرية في الوقت الذي حدث فيه الطفرة التكنولوجية في المجال الإداري وأدت إلى الخروج به من دائرة العمل اليدوي الضيقة من خلال ما يمكن أن تحدثه التكنولوجيا في العمل الإداري جاءت أهمية هذه الدراسة.

اهمية الدراسة:

الاهمية النظرية:

- تفيد هذه الدراسة الباحثين في مجال الاستثمار.
- لفت الانتباه إلى المشكلات العلمية التي تواجه الاستثمار بشكل عام وفي المملكة العربية بشكل خاص.

- تساهم الدراسة في وضع اطار علمي من التعريفات يفيد المستثمرين.
- تعتبر الدراسة أحد المقومات التي تتجه نحو دور التكنولوجيا العلمي في الاستثمار.

الاهمية العملية:

- ابراز دور الإدارة الالكترونية والحاجة إليها لكافة الشركات والأثر الايجابي المباشر الذي يعود عليها من ذلك فيما يخص استثمارها في المجال الحكومي، ومدى تميز الشركة التي تستخدم الإدارة الإلكترونية بالميزة تنافسية ومستوى عاملها في مجالها في الاستثمار الحكومي بالمملكة العربية السعودية.
- توضيح دور الشركات المستثمرة في نقل الإدارة الالكترونية إلى القطاع الحكومي والنهوض به من هيمنة الإدارة التقليدية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. التعرف على مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطبيق عنصر السرعة في إجراء المعاملات بالمشاريع الحكومية والاستثمارية.
٢. القاء الضوء على الإدارة الإلكترونية كنموذج ناجحاً في ضبط الجودة الإدارية بالمشاريع الحكومية والاستثمارية.
٣. الكشف على معاناة الإدارات بمنظمات الأعمال من مظاهر قصور و خلل عند تطبيق الإدارة الإلكترونية.

أسئلة الدراسة:

١. ما مدى مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطبيق عنصر السرعة في إجراء المعاملات بالمشاريع الحكومية والاستثمارية؟.
٢. ما مدى تحقيق الإدارة الإلكترونية نموذجاً ناجحاً في ضبط الجودة الإدارية بالمشاريع الحكومية والاستثمارية؟.
٣. ما درجة معاناة الإدارات بمنظمات الأعمال من مظاهر قصور و خلل عند تطبيق الإدارة الإلكترونية؟.

الدراسات السابقة والإطار النظري:

الدراسات السابقة:

أن كتابة الدراسات السابقة تمثل أحد خطوات كتابة البحث العلمي بشكل كامل، إذ يقوم الباحث العلمي بالاطلاع على كافة الدراسات السابقة المتمثلة بأنواعها سواء كانت متعلقة بأبحاث بكالوريوس حول ذات الموضوع الذي يتناوله الباحث العلمي في دراسته العلمية أو كانت متعلقة برسائل ماجستير أو دكتوراه كانوا قد أعدوا وكتبوا رسائلهم حول ما يتعلق بذات موضوع البحث

العلمي الذي يقوم عليه الباحث العلمي في دراسته العلمية، وفي هذه الدراسة سوف يقوم الباحث بذكر أهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس موضوع دراسته:

الدراسات التي تناولت متغير الإدارة الإلكترونية:

١. دراسة الأقصر (٢٠٢٠م) بعنوان " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي

لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلية".

تتمحور هذه الدراسة حول " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية، العاملة في محافظة قلقيلية "، وتهدف إلى التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، في محافظة قلقيلية، وأثرها في الأداء الوظيفي، والتعرف بلغ أثر المتغيرات (الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي) نحو دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في جدية وحيوية موضوع هذه الدراسة وندرته في البحوث والدراسات في مجال الإدارة الإلكترونية لكونها مفهوما جديدا وحيويا ظهر نتيجة تحولات وتطورات يشهدها العالم منذ فترة التطور التكنولوجي والإلكتروني ، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي والاستبانة، إضافة إلى الأدبيات والدراسات ذات الصلة، وتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة قلقيلية وعددهم (٣٥٠) ، وأجريت على عينة قوامها (١٩٠) من العاملين في المؤسسات الحكومية في المحافظة، في العام ٢٠١٩م، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقدمت الدراسة عدة توصيات، كان من بينها، ضرورة الانتقال نحو الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، نظرا لأهميتها في رفع مستويات الأداء، وتعزيز كفاءة العمل الإداري، إضافة إلى أهمية توفير المستلزمات المالية والمادية الداعمة لبيئة الإدارة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية، وتحديث الأنظمة الإدارية والتعليمات المتعلقة بها بما يتناغم مع تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية، مع ضرورة مواءمة البيئة القانونية في المؤسسات الحكومية بما يتلاءم

مع تطبيق الإدارة الإلكترونية، وأن يكون التحول للإدارة الإلكترونية تدريجياً مع نظام للمتابعة والتقييم، ومؤشرات قياس لضمان جودة التحول، ومواجهة التحديات، ومعالجة الانحرافات إن وجدت.

٢. دراسة بن سويلم (٢٠١٩) بعنوان "واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم العام الحكومية للبنين في محافظة الدلم بالمملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومقترحات تطبيقها لدى قادة المدارس ووكلائها بمحافظة الدلم. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع المعلومات. تم توزيعها على جميع مجتمع الدراسة؛ قادة ووكلاء مدارس التعليم العام الحكومية- بنين- بمحافظة الدلم بمراحلها المختلفة وعددهم (٤٥) قائداً ووكيلاً منهم (٢٩) قائداً و(١٦) وكيلاً.

وأظهرت النتائج: حصول تطبيق الإدارة الإلكترونية لدى قادة المدارس بمحافظة الدلم على متوسط عام (٤,٤٦ من ٥) بتقدير (متوسطة) وحصل محور المعوقات على متوسط عام (٤,٠٢ من ٥) بتقدير (عالية) وفي مقدمتها: كثرة الأعباء الإدارية على قائد المدرسة، وقلة المخصصات المالية لدعم تطبيق الإدارة الإلكترونية. وحصل محور المقترحات على متوسط عام بتقدير (عالية) وفي ضوء النتائج تم تقديم جملة من التوصيات والمقترحات، أهمها: ضمان أمن وحماية المعلومات الإلكترونية، والتقليل من المركزية في صنع القرارات التربوية، ووضع خطة استراتيجية تقنية قابلة للتطبيق، وتطوير اللوائح والأنظمة للعمل في المؤسسات، وتكثيف الدورات والبرامج في مجال الإدارة الإلكترونية.

٣. دراسة المرزوقي (٢٠١٩) بعنوان "واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة جدة وأثرها على

التطوير التنظيمي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة جدة وأثرها على التطوير التنظيمي، وذلك من خلال دراسة ثالثة محاور في التطوير التنظيمي: تطوير الهيكل التنظيمي، تنمية الموارد البشرية، توظيف تكنولوجيا المعلومات في الجامعة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، وطبقت على عينة عشوائية من الإداريين والإداريات بجامعة جدة في المملكة العربية السعودية حيث كان عدد الذين استجابوا الاستبانة ٦٠ فرداً، وقد توصلت الدراسة إلى أن الأفراد العاملين في جامعة جدة مدركين مزايا الإدارة الإلكترونية، وأنهم على معرفة بالتطبيقات الإلكترونية المتوفرة بالجامعة مثل البريد الإلكتروني، وبرامج الدرجات، كما أن هناك عقبات حالت دون تطبيق الإدارة الإلكترونية منها نقص الإمكانيات البشرية والفنية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، وأوصت الدراسة إلى تطوير أنظمة المعلومات الإدارية المحوسبة بحيث تغطي كافة الجوانب الإدارية، التركيز على تطوير التطبيقات الإلكترونية المتوفرة وربطها بالعاملين بجامعة جدة بشكل مستمر بما يتناغم مع تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٤. دراسة عباينة والجبالي (٢٠١٩) بعنوان "مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية

السنة التحضيرية بجامعة حائل".

هدفت الدراسة الحالية الكشف عن مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية السنة التحضيرية بجامعة حائل. وتكونت عينة الدراسة من جميع رؤساء الأقسام وأعضاء الهيئة التدريسية في كلية السنة التحضيرية بجامعة حائل، والبالغ عددهم (٣٤١)، حيث بلغ عدد الذكور (١١٣)، بينما بلغ عدد الإناث (١١٩)، وذلك خلال العام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٨) ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي المسحي، وتم تطوير الاستبانة كأداة للدراسة تكونت

من(٢٤)فقرة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيق مستوى تطبيق ظاهريا فقرات الاستبانة ككل على عينة الدراسة جاءت بمستوى متوسط، وأن هنالك تباينا للإدارة الإلكترونية لدى رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس بحسب متغيرات الدراسة، وإلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية لدى رؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس تعزى الأثر الوظيفية، ووجود فروق دالة إحصائية تعزى الأثر الجنس وجاءت الفروق لصالح الذكور، تعزى الأثر الرتبة الأكاديمية ووجود فروق دالة إحصائية وجاءت الفروق لصالح رتبة أستاذ مشارك فما فوق. وفي ضوء النتائج المذكورة تم اقتراح عدد من التوصيات منها ضرورة توعية جميع العاملين وأعضاء هيئة التدريس بدور الإدارة الإلكترونية وأهميتها، وتطوير البرامج التدريبية وفق احتياجاتهم للعمل في ظل الإدارة الإلكترونية.

الدراسات التي تناولت متغير تنميه وتطوير المشاريع الحكومية والاستثمارية:

١. دراسة الحنيطي (٢٠١٩) بعنوان " استثمار المصارف الإسلامية في المشروعات

الصغيرة والمتوسطة

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مساهمة المصارف الإسلامية في الاستثمار وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى دور المصارف الإسلامية في تنميتها، وكذلك المساهمة في تمويل مشاريع تنموية مستقبل، وكيف يمكن للمصارف الإسلامية أن نستثمر في هذه المشروعات. تناولت الدراسة بداية مفهوم المصارف الإسلامية وأسسها، لتطرح بعد ذلك معالم وأسس البديل الإسلامي لاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد توصل البحث إلى جملة من المميزات الإيجابية للأدوات المالية الإسلامية في الاستثمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في طرح حلول مناسبة لها. توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات ومن أهم تلك النتائج ما يلي: إن القواعد الأساسية الثابتة التي يقوم عليها المصرف الإسلامي والمتمثلة بتحريم التعامل بالربا والدعوة إلى مبدأ المشاركة الغنم والغرم، بديلاً عن الغنم المضمون المتمثل

والواضح في الفائدة الربوية المحددة والثابتة القادر على إقامة نظام اقتصادي عادل. توصي الدراسة من خلال هذا الجهد المتواضع إلى جملة من التوصيات يمكن تلخيصها بما يلي: العمل على نشر ثقافة الابتكار وتدريب العاملين على آليات التفكير الإبداعي ووسائله وأدواته للانتقال إلى منتجات مالية إسلامية. العمل على توفير أسواق مالية إسلامية كفؤة تتميز بالعمق والاتساع عبر الطرق الاقتصادية المناسبة والمشروعة. قيام السلطات الحكومية بوضع القوانين والتشريعات لتنظيم تداول الأدوات المالية الإسلامية. تشجيع الأبحاث والدراسات وكل ما من شأنه تطوير المنتجات والابتكار أدوات الاستثمار الإسلامي.

٢. دراسة معمري والسالمي (٢٠١٨) بعنوان "نحو الاستفادة من التجارب العربية

الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة"

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر خلال الفترة الحالية في ظل الظروف الراهنة، من خلال إبراز أهم المعوقات التي حالت دون تشجيع الاستثمار في قطاع الطاقات البديلة، والوقوف على أهم التجارب الناجحة في هذا القطاع، وإمكانية الاستفادة من نقاط قوتها في تطوير الاستثمار في هذا المجال. وأن قطاع الطاقات المتجددة مازال يعاني من سوء استغلال نظرا لمعوقات سياسية، أمنية واقتصادية، كما توصلنا إلى أنه إذا ما أرادت الجزائر استغلال الموارد المتاحة لها في قطاع الطاقات البديلة، لا بد لها من أن تستفيد من التجارب العربية الناجحة، كتجربتي الإمارات المتحدة والسعودية الواعدتان، من خلال إنشاء معاهد مختصة بالبحث والتطوير في مجال العلوم وتكنولوجيا الاتصال في قطاع الطاقات المتجددة، وإطلاق استراتيجية متكاملة للطاقة تهدف تنويع المصادر الطاقوية واستغلالها بمثالية. إلى أنه في ظل هذه الظروف مازالت الجزائر تسعى جاهدة في تحسين الاستثمار في هذا المجال، من خلال تسخير كافة الامكانيات المادية، الطبيعية والمالية في سبيل جعل قطاع الطاقات المتجددة مصدرا رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة، والبرنامج

الوطني لتنمية الطاقات المتجددة لآفاق ٢٠٣٠ خير دليل على حتمية التوجه للاستثمار في الطاقات البديلة لهدف تحقيق التنمية الشاملة، وكحل للخروج من التبعية الاقتصادية تدريجياً في ظل الاعتماد على قطاع الطاقات التقليدية.

٣. دراسة أحلام وزبير، (٢٠١٨) بعنوان "أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الحوكمة في تشجيع الاستثمار في أسواق رؤوس الأموال، من خلال تحقيق أفضل مستويات الجودة في المعلومات المحاسبية من حيث الملائمة والمصادقية والقابلية للمقارنة وزيادة الفهم والتفسير في ضوء احتياجات بيئة الاستثمار، بالإضافة إلى تحقيق أفضل مستويات الاكتمال في هذا المحتوى من المعلومات والإفصاح الحيادي عنها وتخفيض عدم تماثلها لكافة الأطراف. ويعتبر المستثمرون أكثر الأطراف المرتبطة بالشركة تعرضاً للمخاطرة، حيث أنهم أهم الأطراف التي تجني مكاسب في حال نجاح الشركة وفي نفس الوقت أكثرهم تحملاً للخسائر في حال فشل الشركة، لذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمرتقبون إلى المعلومات بصفة مستمرة لتمكينهم من تقييم فرص الاستثمار المتاحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بتوظيف مواردهم.

٤. دراسة الحموري، (٢٠١٧) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة"

في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، ولتحقيق هدف الدراسة قامت الباحثة بتصميم استبانة " دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية" تكونت أداة الدراسة من (٢٤) فقرة توزعت على ثلاثة مجالات، وهي: المجال الاقتصادي، المجال الاجتماعي، والمجال النفسي الانفعالي. تكون مجتمع الدراسة من جميع

النساء المستفيدات من برامج المشروعات الصغيرة، والبالغ عددهن (٩٤) امرأة، حسب إحصائيات معهد ريادة للمشاريع المنفتحة من الدورات (١-٢-٣) للفصل الثاني للعام الجامعي ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ. وتكونت عينة الدراسة من (٧٨) مستفيدة ، تم اختيارهن بالطريقة العشوائية المتيسرة، ويشكلن ما نسبته ٩٨.٨٢ % من مجتمع الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن المجال النفسي الانفعالي احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي ٠.٩٤ ، وانحراف معياري ٧٥.٠، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط تقديرات أفراد عينة الدراسة عند جميع مجالات دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة لتنمية المجتمعات المحلية فزي المملكة العربية السعودية تعزى لمتغير الفئة العمرية وفي ضوء نتائج الدراسة، فقد توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات، منها: دعم القطاع الخاص والمستثمرين للمشاريع النسائية الصغيرة وذلك لزيادة دعم وتمويل وتحفيز الإنتاج المحلي المتأتي منها. إخضاع صاحبات المشاريع الصغيرة ذوات المستوى العلمي المتدني لبرامج تدريبية تشمل النواحي الإدارية والمالية الخاصة بكل مشروع.

الإطار النظري:

مفهوم الإدارة الإلكترونية:

يمكن اختصار مفهوم الإدارة الإلكترونية بجملة " إدارة بلا ورق " يوضح هذا المضمون عمليات استخدام التقنيات الإدارية الحديثة المختلفة من شبكات وأنظمة اتصال وبرامج من أجل إنجاز الأعمال الإدارية الروتينية إلكترونياً بأسرع وقت وأقل جهد وأكثر دقة ممكنة .

وتعرف الادارة الالكترونية بأنها عبارة عن منظمة إلكترونية متكاملة تقوم على استخدام فاعل لتكنولوجيا المعلومات والأنظمة والاتصالات لتحويل الأعمال الإدارية اليدوية إلى أعمال تتم

إلكترونياً (عامر، ٢٠٠٧، ص ٢٨) .

وظائف الإدارة الإلكترونية:

إن الإدارة الإلكترونية نمط جديد من الإدارة ترك آثاره الواسعة على المنظمات والشركات ومجالات عملها والإدارة واستراتيجيتها ووظائفها. والواقع أن هذه التأثيرات لا تعود فقط إلى البعد التكنولوجي المتمثل بالتكنولوجيا الرقمية، وإنما أيضا إلى البعد الإداري المتمثل بتطور المفاهيم الإدارية التي تراكمت لعقود عديدة وأصبحت تعمل على تحقيق المزيد من المرونة الإدارية في التفويض والتمكين الإداري القائمة على الفريق. ويمكن القول أن الثورة الرقمية قد أدت إلى تغييرات عميقة وواسعة في بيئة الأعمال وأساليبها وطريقة تنظيمها ومصادر ميزتها التنافسية وغير ذلك الكثير، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال ما يأتي:

- الانتقال من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات.
- الانتقال من إدارة النشاط المادي إلى إدارة النشاط الافتراضي.
- الانتقال من الإدارة المباشرة وجها لوجه إلى الإدارة عن بعد.
- الانتقال من التنظيم الهرمي القائم على سلسلة الأوامر إلى التنظيم الشبكي.
- الانتقال من القيادة المرتكزة على المهام أو المرتكزة على العاملين إلى القيادة المرتكزة على مزيج التكنولوجيا - الزبون.
- الانتقال من الزمن الإداري إلى زمن الانترنت .
- الانتقال من الرقابة (مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط) إلى الرقابة المباشرة أولا بأول.
- الانتقال من قيادة الآخر إلى قيادة الذات .. الخ. (عبود، ٢٠٠٢، ص ١٣٤)

أهمية الإدارة الإلكترونية:

لقد أصبحت الإدارة الإلكترونية جزءاً أساسياً من واقع معاملات الحياة المعاصرة وذلك بعد أن تطورت نظم المعلومات والاتصالات المحلية والعالمية وكذلك بعد أن تطورت نظم حماية هذه المعلومات والاتصالات على شبكة الإنترنت ولقد إمتد تأثير الإدارة الإلكترونية ليغطي كل مجالات الحياة المعاصرة كما تبين أن هذه الإدارة بأسلوبها وتقنياتها الحديثة توفر فرصاً كبيرة على مستوى المنظمات وكذلك المستوى القومي. (كتوعة، ٢٠٠٧، ص ٥٤٤)

وقد تنبّهت العديد من الإدارات الناجحة في المنظمات الرائدة إلى أهمية الإدارة الإلكترونية ودورها في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمات وتكمن أهميتها فيما يلي:

- تحسين مستوى الأداء بصفة عامة.
- خفض التكاليف وزيادة الإنتاج في العمل.
- تسريع إنجاز الأعمال بالجودة المتوقعة.
- تسهيل عمليات التواصل والوصول لإنجاز الأعمال.
- تلافي السلبات التي تحصل من خلال التعامل الورقي.
- الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة.

عناصر الإدارة الإلكترونية:

من أجل أن تدار الأنظمة والتطبيقات الإدارية المختلفة إلكترونياً بحيث تُلغي المفهوم المكاني والزمني والورقي فلا بد من الاعتماد على عناصر أساسية تتركز عليها هذه الإجراءات وهي كما يلي:

• الأجهزة والمعدات:

وتتمثل في المكونات المادية من شبكات وأجهزة حاسوب وخوادم ومراكز بيانات وملحقاتها وكذلك تشمل منظومة الاتصالات داخل المنظمة والبنية التحتية لها .

• النظم والبرمجيات:

وهي تعني الجانب الغير ملموس أو الذهني في تلك العمليات ومن أمثلة ذلك البرامج والتطبيقات وقواعد البيانات والبريد الإلكتروني وأنظمة الحماية والأرشفة الالكترونية وأنظمة إدارة التطبيقات والنظم الإدارية المختلفة .

• وسائل الاتصال :

وهي النسيج التواصلي الإلكتروني الداخلي والخارجي بين المنظمات سواء كان ذلك عن طريق الإنترنت (Internet) أو عن طريق الارتباط بواسطة وسائل الاتصال المعلوماتي المتوفرة من خلال منظمات الاتصالات المعروفة .

• الكوادر البشرية :

وهم الطاقة البشرية التي صممت وأنشئت ونفذت تلك التطبيقات والنظم وهي بمثابة القلب النابض لكافة الإجراءات الإلكترونية سواء كانوا قيادات رقمية أو محللون أو مصممون أو تقنيون وهم بمثابة رأس المال الفكري لتلك العمليات . (ياسين، ٢٠٠٥م، ص٢٤)

أهداف الإدارة الإلكترونية:

من خلال التحول من الإدارة التقليدية إلى مجالات الإدارة الإلكترونية كان هناك أهداف تسعى لها المنظمات والهيئات التي تحولت أو تسعى للتحول إلى تقنيات الإدارة الإلكترونية

وهذه الأهداف تختلف في مدى أهميتها باختلاف التجارب التاريخية للدول والمنظمات التي طبقت هذه التجارب، ومن أهم أهداف الإدارة الإلكترونية:

- تحقيق مستوى عال من الشفافية وذلك من خلال ما تقدمه من مستويات عالية من المعلومات العالية والدقة والموثوقية بطرق سهلة وسريعة .
- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل انجاز الأعمال .
- تحسين استجابة الحكومات لاحتياجات المستفيدين من خلال تزويدهم بالمعلومات والحلول المكتملة .
- توفير المال والوقت والجهد من قبل المنظمات وبالتالي تقليل التكلفة وخفض المصروفات.
- زيادة الكفاءة وتحسين مستوى الخدمة المقدمة وجودتها في القطاعات الحكومية والأهلية التي تطبق مفهوم الإدارة الإلكترونية الحديثة .
- الاستغناء عن حفظ الأوراق الروتينية والاستعاضة عن ذلك بإدارة تلك الملفات (إدارة الملفات بدلاً من حفظها) .
- استعراض المحتوى بدلاً من قراءته .
- إحلال تقنيات البريد الإلكتروني بدلاً للصادر والوارد .
- حل المشاكل مبكراً بدلاً من متابعتها.
- تقليص التعامل الورقي وإعادة تطوير الإجراءات الإدارية .
- التجهيز الناجح للاجتماعات (الساعي ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٩) .

- إلغاء العامل الزمني حيث لا وجود لفكرة توقف الأعمال نظراً لوجود عطلات أو إجازات والحد من ذلك بشكل كبير وذلك بسبب إمكانية إنجاز الأعمال إلكترونياً في أي وقت من خلال الوصول الإلكتروني للتطبيقات في أي وقت من اليوم.

- إلغاء عامل المكان إذ أن من أهداف الإدارة الإلكترونية تحقيق الوصول إلى الخدمات والعملاء والمستفيدين أين ما كانوا دون الحاجة إلى تواجد المستفيدين بنفس مكان تقديم الخدمة وذلك كما أسلفنا من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية وخدمات الويب بواسطة الشبكة العنكبوتية (الكيسي ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٠) .

آلية التحول إلى العمل الإلكتروني :

لتحقيق النجاح في عمليات الإدارة الإلكترونية فإنه يجب أن يكون هناك آلية ومراحل سليمة في الانتقال من الإدارة التقليدية الورقية إلى الإدارة الحديثة الإلكترونية . حيث لخص (القدوة، ٢٠٠٩ ، ص ١١٠) تلك الآلية التي يجب إتباعها في الانتقال السليم إلى الإدارة الإلكترونية وهي :

- قناعة الإدارة العليا بالمنشأة بضرورة التحول الإداري الإلكتروني :

حيث ينبغي على المسؤولين في المنظمة أن يكون لديهم القناعة التامة والرؤية الواضحة حيال ضرورة بدء تحويل جميع الإجراءات والمعاملات الورقية إلى إجراءات إلكترونية وأن يقدمون الدعم الكامل والإمكانيات المتاحة لعمليات التحول الإلكتروني .

- التخطيط والتدريب وتأهيل الموظفين :

الموظف هو العنصر الأساسي في التحول إلى الإدارة الإلكترونية لذا لابد من البدء في إجراءات تدريب منسوبي المنظمة التي ترغب في التحول الإلكتروني كون من سيقوم بإنجاز تلك

الإجراءات هم القوى البشرية العاملة داخل المنظمة وذلك يتم عن طريق وضع خطط تدريبية لتأهيل الكوادر داخل المنظمة ومن ضمن ذلك تدريبهم أثناء العمل وما يسمى بـ (OJT)

"On Job Training"

• تطوير إجراءات العمل داخل المنظمة:

إن سير العمليات داخل المنظمة أو ما يسمى بإجراءات العمل داخل المنظمة هي طريقة انسياب الإجراءات الإدارية داخل المؤسسة تحتاج إلى توثيق وتطوير كي تتوافق مع الإجراءات الأخرى ولكي لا يكون هناك تعارض في الإجراءات عندما يتم التحول إلى العمل الإلكتروني ويحدث ذلك في البداية من خلال تحديد وحصر لجميع إجراءات العمل في المنظمة وتحديد أولوياتها وأهمية كل إجراء ومن ثم تحديد كيفية سير العملية الإدارية للإجراء وعلاقته ببقية الإجراءات الأخرى وكيفية تنفيذ كل إجراء مع الأخذ في الاعتبار الحرص على عدم تداخل الإجراءات فيما بينها داخل النظام وكذلك تنفيذ الإجراءات بأسرع وأدق وسيلة وبأقل التكاليف .

• توفير البنية التحتية المناسبة للإدارة الإلكترونية :

البنى التحتية المقصود بها الجوانب المادية والوسائل المحسوسة والتي من خلالها يتم تنفيذ الإدارة الإلكترونية ومن أمثلة ذلك أجهزة الحاسوب والخوادم والشبكات والموزعات ووسائل التخزين ووسائل الاتصال بين المستخدمين ومراكز البيانات .

• توثيق المعاملات الورقية القديمة إلكترونياً :

ويتم ذلك بالبدا في تصنيف المعاملات الورقية الموجودة وتحديد أهميتها ومدى الاستفادة منها واستبعاد الأوراق الغير ضرورية والتي لا أهمية لأرشفتها إلكترونياً ومن ثم تبدأ عمليات المسح

الضوئي الإلكتروني لهذه الملفات لتحويلها إلى مستندات إلكترونية يسهل الرجوع إليها عند الحاجة من قبل الأشخاص المصرح لهم بذلك ويتم تحديد آليات استرجاعها والبحث عنها .

- البدء في تصميم النماذج والتطبيقات إلكترونياً :

وخلال هذه المرحلة تتم عملية توحيد النماذج (Form) المستخدمة من قبل الإدارات والأقسام المختلفة في المنظمة وتصنيفها وبعد ذلك يتم تطبيق الإجراءات الإلكترونية تدريجياً على مراحل من خلال خطة تطبيق للإدارة الإلكترونية مرحلية حتى لا يتم فشل نتيجة الانتقال المفاجئ لجميع الإجراءات دفعة واحدة وإنما يتم تطبيق عدد من الإجراءات إلكترونياً وعند نجاح تلك الإجراءات يتم استكمال بقية الإجراءات الى أن تكتمل جميع الإجراءات في المنظمة إلكترونياً .

مميزات الإدارة الإلكترونية:

هناك العديد من المميزات للإدارة الإلكترونية الرقمية منها :

- تتميز الإدارة الإلكترونية بأنها الأسلوب الأكثر فعالية وكفاءة لتسيير العمل الافتراضي من حيث التخطيط والتنفيذ والرقابة.
- تتميز الإدارة الإلكترونية بخاصية القدرة على تحسين الفعالية التشغيلية من خلال الاستثمار الأمثل لأرقى التقنيات المتاحة والعقول الرقمية المدربة والخيرة .
- القدرة على تحقيق أعلى درجات السرعة ورشاقة الحركة والمرونة العالية التي تتجسد بتوفير أي شيء وفي أي وقت ومكان وبأي طريقة .
- تمتلك الإدارة الإلكترونية ثقافة راسخة تقوم على شفافية المعلومات والندية والتنافسية بين العاملين .

- تتميز أيضا بقدرتها على تقليص التكاليف وتعزيز الأداء وتحسين مستويات جودة الخدمات المقدمة (العلاق، ٢٠٠٥، ص ٢٠).

كما تتميز الإدارة الإلكترونية بأنها إدارة موارد معلوماتية تعتمد على الإنترنت وشبكات الأعمال تميل إلى تجريد وإخفاء الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي - المعرفي - الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها والأكثر كفاية في استخدام مواردها في حين تتميز الإدارة التقليدية بأنها إدارة أشياء أي موارد مادية تخفي خلفها كل ما يتعلق بالمعلومات إلى الحد الذي لم يكن بالإمكان الحديث عن رأس المال المعلوماتي - الاجتماعي - الفكري إلا في أضيق الحدود. (نجم، ٢٠٠٤، ص ١٢٦)

متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية :

من المهم للمنظمات التي ترغب في تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية الحديثة أن تحقق متطلبات أساسية وآلية معينة لتنفيذ تلك التعاملات الإدارية الإلكترونية ويأتي هذا من خلال معرفة مدى جاهزية هذه المنظمات من الناحية الفنية والإدارية والقوى البشرية والبنا التحتية الحديثة التي تدعم تطبيق مثل هذه التعاملات وكذلك وضع الخطط اللازمة لتنفيذ تلك المتطلبات.

أولاً : متطلبات إدارية :

حيث أن وجود الإدارة الفاعلة الداعمة للتطوير والمتقبلة لاستراتيجية التغيير تعتبر من المتطلبات الهامة في هذا السياق كما أن وجود كوادر قيادية مؤهلة يعزز قدرة المنظمات على تحقيق التحول الإلكتروني بسهولة ويسر كما يجب أن يكون هناك إجراءات إدارية متميزة تخطط وتنظم آلية التحول الإداري الإلكتروني من خلال إزالة العوائق البيروقراطية الإدارية

وتجديد أساليب العمل الإداري الحديث بما يتلاءم مع التعاملات الإلكترونية الحديثة كما أن وجود رؤية مستقبلية واضحة للتحويل الإداري الحديث يعزز من نجاح التحويل نحو التعاملات الإلكترونية .

ثانيا : متطلبات تقنية :

إقامة مشاريع الإدارة الإلكترونية يتطلب وجود البنية الأساسية الحديثة الداعمة لمثل هذه المتطلبات بما في ذلك شبكات الاتصال وأنظمة المعلومات والأجهزة والمعدات الضرورية وكذلك وسائل الاتصال الحديثة ذات الاعتمادية العالية من حيث توفير الاتصالات الإلكترونية المستمرة دون انقطاع وتوفير الإمكانيات اللازمة للتواصل مع الوسائط الاتصالية الأخرى من الشبكات العنكبوتية والهواتف الرقمية بطرق متكاملة وكذلك وسائل الدعم التقني اللازم من صيانة وتطوير وتشغيل وتدريب لضمان تحقيق التكامل التقني اللازم .

ثالثاً : متطلبات بشرية :

يعتبر وجود العنصر البشري المؤهل في منظمات الإدارات الإلكترونية عاملاً رئيسياً في نجاح هذه التجارب حيث بدون وجود كوادر بشرية مؤهلة لن تتمكن المنظمات من تفعيل تلك الخدمات الإلكترونية وتدريب العاملين في القطاع الإداري المستهدف كما يجب تأهيل وتدريب وإستقطاب كافة الكوادر البشرية المؤهلة والتي من شأنها التعامل السريع مع المتغيرات التقنية الحاصلة وأيضاً وضع خطط تطوير الكوادر البشرية والذي من شأنه أن يجعل القوى البشرية العاملة مواكبة للتطورات الحاصلة في تلك المجالات . (غنيم، ٢٠٠٤، ص ١١٥)

رابعاً : متطلبات مالية:

من المهم وجود ميزانيات وإتمادات مالية كافية لتحقيق متطلبات التطبيقات الإدارية الإلكترونية حيث أن مشاريع الإدارة الإلكترونية تعتبر باهظة التكاليف من حيث المتطلبات التقنية والبشرية والمعلوماتية فوجود التمويل الكافي لمثل هذه المشاريع يعزز من إمكانيات نجاحها ويؤدي إلى تلافي توقف مثل تلك المشاريع نظراً لعدم وجود الميزانيات والمخصصات المالية الكافية .

خامساً : متطلبات أمنية :

أن تطور التقنية في العالم بصفة متسارعة يجعل من إختراق تلك التطبيقات أمر ذو احتمالية عالية لدوافع السرقة أو التدمير أو الحصول على المعلومات وهذا يتطلب أساليب وإجراءات دفاعية مضادة لتلك المجالات وتطبيق منظومات حماية وجدر تؤدي إلى حماية هذه الأنظمة من العبث أو الإختراق لذا يجب تطبيق سياسات وإجراءات أمن المعلومات التي تكفل وجود تلك المعلومات في مكان آمن حيث أن الهاجس الأمني لدى القائمين على تلك التطبيقات يعتبر من أهم المتطلبات التي يجب توفيرها لنجاح الإدارة الإلكترونية . (الساعي، ٢٠٠٥، ص ٥٣)

معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية :

• غياب الرؤية والهدف :

يشير العلاق (٢٠٠٦ م) إلى أن معرفة الرؤية مهمة خصوصا عندما تكون المنظمة في حالة إنتقالية ؛ فالعاملين بحاجة إلى معرفة الأهداف الرئيسية للمنظمة خصوصا رسالتها ورؤيتها لأن لهذه الرسالة والرؤية تأثيرها على المنظمة حاضراً ومستقبلاً ويضيف العلاق (٢٠٠٦ م) أن تغيير

ثقافة المنظمة للأفضل يمثل تحدياً حقيقياً وعلى الإدارة الفاعلة تحمل مسؤولية التواصل والاتصال مع بيئاتها الداخلية والخارجية .

- **الإجراءات والأساليب الروتينية :**

كذلك هناك معوقات تتعلق بالإجراءات والأساليب الإدارية تشكل البيروقراطية والإجراءات الروتينية لدى عدد كبير من المنظمات عائقاً رئيسياً عند تطبيق مفهوم الإدارة الإلكترونية والتي تقوم باعتبارها منهج إداري حديث على تبسيط الإجراءات وكافة المعاملات الإدارية والعمل على أساس من الشفافية والمساواة. (المسعودي، ٢٠١٠، ص ٥١) .

- **ضعف البنية التحتية الأساسية لنظم البيانات:**

تفتقر العديد من الدول والمنظمات إلى البنى الأساسية التي تمكنها من استخدام التكنولوجيا وأدوات الاتصال ويتطلب الأمر تخطيطاً دقيقاً لدعم تطوير تلك البنى وفق استراتيجيات منظمة.

- **غياب الصيغة القانونية للتعاملات الإلكترونية:**

مازالت القوانين المتعلقة بالتعاملات الإلكترونية عبر الشبكات طور النقاش والإقرار وينبغي تطوير السياسات والقوانين والتشريعات حول الوضع القانوني للمعاملات الإلكترونية والتوقيعات الرقمية والمسئولية القانونية في هذه التعاملات الإلكترونية.

- **عدم توافر الموارد اللازمة لتمويل هذه المشاريع :**

عدم وجود موارد مالية كافية لتغطية تكاليف البرامج الحكومية والبنى الأساسية والقوة البشرية يؤدي إلى وجود تأخير وتوقف لمثل هذه المشاريع .

- **ضعف ونقص في مستوى الكوادر:**

تتطلب الإدارة الإلكترونية وجود كوادر بشرية وفرق عمل منظمة ومدرّبة ومؤهلة من حيث السلوك.

- مقاومة التغيير:

يلجأ بعض العاملين في الإدارات التقليدية الورقية والذين لا يرغبون في التحول إلى الطرق الحديثة في الإدارة الإلكترونية إلى مقاومة تطبيق مثل هذه التقنيات خشية على مستقبلهم الوظيفي أو لعدم وجود إمكانيات لديهم لمواكبة التطبيقات الحديثة للإدارة الإلكترونية .

- نقص التوعية المعلوماتية:

ويرى (قنديلي والسمرائي، ٢٠١٢) بأن مجتمعاتنا لازلت غير جاهزة تماماً من حيث الإلمام والوعي المطلوب من حيث التطورات التكنولوجية الحديثة ومعرفة أسرار تلك التقنيات وهذا يعود الى عدم متابعة التطورات في مجال أنظمة المعلومات ووجود وسائل اتصالات ضعيفة من حيث دعم التواصل مع المجتمعات المتطورة في هذه المجالات.

- العائق اللغوي:

ويرى (داود، ٢٠٠٢) أنه بالرغم من انخفاض تأثير عائق اللغة في السنوات الأخيرة نظراً للتطور الحاصل لدى مؤهلات الكوادر البشرية في مجتمعاتنا إلا أنه لازال استخدام اللغة الانجليزية في غالبية التطبيقات والأنظمة المستخدمة يشكل عائقاً بصفة متفاوتة لدى العاملين في الإدارة الإلكترونية.

تعريف ونشأة وأهداف ودوافع الاستثمار:

لم يكن الاستثمار معروفا قديما، بالشكل او بالمستوى المعروف في وقتنا الحاضر. ولقد ازدهرت علميات الاستثمار في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، من القرن الماضي تحت تأثير

ايدولوجية التنمية الساندة آنذاك. وباعتبار أن اغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها فهي دول سائرة في طريق النمو في فترة اواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين وتمتلك ثروات بشرية وطبيعية هائلة، فتسارعت الدول وشركاتها بالحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات وذلك عن طريق مشاركة الحكومات الوطنية لتلك الدول او عن طريق دفع مبالغ مالية مقابل استثمار تلك الثروات.

تلخيص مفهوم الاستثمار بوجه عام بأنه:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالاستثمار، عند الكثير من الكتاب والخبراء الاقتصاديين، إلا أن هذه التعاريف تتضمن الكثير من التشابه. فيقوم الاستثمار على التوضيحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل. وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين. وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التوضيحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة.

المفاهيم المختلفة للاستثمار:

يعرف الاستثمار بأنه "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح"، وتستخدم الشركات مجموعة من الأدوات لجذب المزيد من الاستثمارات، على مبدأ إنه كلما زاد عدد المستثمرين ارتفعت قيمة أسهم الشركة، وبالتالي زيادة قيمة الشركة، والاستثمار المؤسسي يقصد به (البنوك، شركات

التأمين، صناديق وشركات الاستثمار، وصناديق التقاعد وغيرها) وهي بحكم التعريف عبارة عن نسبة التملك من غير المستثمرين المؤسسين الأفراد. (الذنيبات، ٢٠١٩، ص ١١٨)

ويقصد بالاستثمار عمومًا اكتساب الموجودات المادية والمالية المتاحة في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية أو مادية أو معنوية مستقبلية للمستثمر والمجتمع فقد تكون مالية تتمثل في شكل ارباح للمستثمر ومن خلالها تصب لمصلحة الدولة من خلال زيادة معدل الانتاج والفرص التصديرية وانخفاض نسبة البطالة وزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية ومنها ارتفاع مستوى معيشة الفرد والمجتمع. (مراد، ٢٠١٥، ص ١٣٩)

وهناك ثلاثة مفاهيم مختلفة للاستثمار يذكرها الباحثين كما يلي:

أ- المفهوم المحاسبي للاستثمار:

تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشتريتها أو أنشأتها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة. إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار، أو سلعة معنوية (خدمة)، أو مادية متحصل عليها، ومنتجة من طرف المؤسسة. وهو موجه للبقاء مدة طويلة ومستمرة في المؤسسة.

وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار، هو عبارة عن اكتساب للمؤسسة يسجل في جانب الأصول من الميزانية، تسجل تحت الصنف الثاني، وهو يشمل ما يلي:

- الاستثمارات المادية (أراضي، مباني، خدمات، تجهيزات، لوازم، عتاد).
- الاستثمارات المعنوية (محلات تجارية، براءات، العلامات التجارية، المصاريف

الإعدادية....). (جمعة، ١٩٨١، ص ٦٨)

ب-تعريف الاستثمار من الناحية الاقتصادية:

يعد الاستثمار عنصراً رئيسياً في النشاط الاقتصادي لما له من مكانة بارزة في نظرية الدخل والتشغيل ، فالاستثمار مصدر للتوسع في الطاقة الإنتاجية من ناحية ، وجزء مهم من الطلب الكلي من ناحية أخرى لذلك كان لزاماً □ على الاقتصاديين أن يضعوا تعريفاً محدداً لهذا النشاط المهم. لقد اصطلح الاقتصاديون الكليون على أن الاستثمار هو إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفترات التالية أو هو مجموع الإضافات الصافية من المنتجات الرأسمالية إلى الثروة القومية، أي مجموع المنتجات التي لا تستهلك خلال فترة حساب الناتج القومي، بل تضاف إلى الثروة القومية أو إلى رصيد المجتمع من رأس المال.

كما ذهب فريق آخر منهم إلى القول بأنه تحويل المدخرات إلى أصول رأسمالية ، أي إلى عدد وآلات ومبان (عبد المولى، ١٩٧٧، ص ٢٨٨)، ويتضمن الاستثمار بهذا المعنى الإنفاق الرأسمالي لإنشاء مشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة ، وكذلك الأموال التي تنفق من أجل الامتلاك الكلي أو الجزئي لمشروع قائم عن طريق الشراء المباشر له أو شراء أسهم له.

نلخص مما تقدم إلى أن الاستثمار بالنسبة إلى الاقتصاديين هو عملية من عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق عائد وفائض مالي .والحقيقة أن الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف جامع لعملية الاستثمار بحيث تستشف منه عناصر هذه العملية وأركانها .وإنما اکتفوا بتعريف الهدف من عملية الاستثمار وهو تحقيق الربح.

ج-تعريف الاستثمار من الناحية القانونية:

أما تعريف الاستثمار من الناحية القانونية فنجد أن رجال القانون قد اختلفوا أيضاً فيما بينهم بشأن وضع تعريف محدد واضح للاستثمار الأجنبي. فذهب بعضهم إلى القول إن الاستثمارات

الأجنبية بالمعنى الواسع تشمل جميع حركات رؤوس الأموال بين الدول بعضها مع بعض، سواء أكانت أموالاً قصيرة الأجل أم طويلة الأجل، ويغلب عليها طابع الاستثمار، وتكون في الغالب مصحوبة بنية إعادة تحويل رأس المال مع عائده في أية صورة كانت ربحاً أو فائدة أو حصصاً. (بسيم، ١٩٧٢، ص ٥٦)

بينما عرفه بعضهم الآخر بقوله إنه تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدول المضيفة للمساهمة المباشرة أو غير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم انشاؤه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن. (عبد الرحمن، ١٩٩٠، ص ٤)

ويعرفه فريق ثالث بأنه انتقال عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبقصد تحقيق ربح نقدي متميز. (جمعة، ١٩٨١، ص ٦٨)

د- المفهوم المالي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه: " كل النفقات التي تولد مداخلاً جديدة على المدى الطويل. والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى، أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل) " وهذا التعريف يشترك مع التعريف المحاسبي، في أنهما يركزان على عامل الزمن طويل المدى. (غانم، ٢٠١٤، ص ٦٨)

نشأة الاستثمار:

البداية العالمية للاستثمار:

بدا تاريخ الاستثمار في العالم بتطور نوعية الاستثمار في الدول النامية لفقر هذه الدول وامتلاكها مقومات لا تستطيع استغلالها، وعرف هذا دولياً بالاستثمار الأجنبي أو وذلك عن طريق مشاركة

راس المال الاجنبي لرأس المال الوطني هذا من ناحية، بل ذهبت اغلب التشريعات في الدول النامية الى سن القوانين التي تجذب رؤوس الاموال المحلية مستغلة هذه الاستثمارات في قيام مشاريع خدمية. واما الاستثمار الاجنبي فلم يكن يلقي بالا كبيرا للاستثمار في الخدمات صحية كانت أم تعليمية إنما كانت أهم وجهاته هي الاستثمار في صناعات جديدة بالدول النامية واستصلاح الاراضي الزراعية والمشروعات الاسكانية في بعض الدول. ومما سبق نلاحظ ان اساس الاستثمار مبني على نقطتين هامتين وهما:

أولاً: استغلال الثروات الطبيعية للدول النامية او السائرة في طريق النمو.

ثانياً: ايجاد اسواق جديدة للشركات الصناعية الكبرى لتصريف منتجاتها.

وبعد اكتشاف ثروات طبيعية هائلة في الدول النامية اتجهت اغلب الحكومات لمحاولة تطوير نفسها ونقل التكنولوجيا اليها وذلك عن طريق جلب رؤوس الاموال الاجنبية في صور شركات غير وطنية من جانب او عن طريق مشاركة الدولة وتلك الشركات من جانب اخر او بالمشاركة بين مواطنيها والشركات الاجنبية من جهة اخرى. ومن الطبيعي ان القانون الوطني المنظم للشركات الداخلية والتعامل الداخلي يختلف من دولة الى اخرى وكذلك الانظمة التي تحكم هذه الانظمة فممنها من يشجع على الاستثمار بشكل مقيد ومنها ما يقيد الاستثمار بجملة من التشريعات. ولكن اغلب النظم السياسية والتي تدعو الى الانفتاح الاقتصادي على العالم أي استثمار رؤوس الاموال الاجنبية تحاول سن تشريعات ونظم قانونية جديدة تفسح المجال امام استثمار راس المال الاجنبي وذلك لزيادة قدرتها الانتاجية في بعض الصناعات أو خلق صناعة جديدة بها ونقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والنظم الادارية المتطورة. (بعداش ، ٢٠٠٨ ، ص ١١٦)

أنواع الاستثمار:

توجد مجموعة من أنواع الاستثمار التي تُصنّف وفقاً لعدّة معايير مُحددة، وفيما يأتي معلومات عن أهمّ هذه الأنواع:

- الاستثمار الاقتصادي: هو إنتاج الخدمات أو السلع المُخصصة للاستثمار أو الاستهلاك، مثل المشروعات الزراعيّة والصناعيّة.
- الاستثمار الاجتماعي: هو السعي نحو رفع رفاهيّة الأفراد الاجتماعيّة، مثل المشروعات الثقافيّة، والرياضيّة.
- الاستثمار الإداري: هو تطوير الأماكن الإداريّة التي تهتمّ بالمحافظة على المجتمع، مثل المباني العسكريّة والحكوميّة.
- استثمار الموارد البشريّة: هو السعي لتحقيق التنمية البشريّة التي تظهر في البرامج التدريبيّة، والتعليميّة المُقدمة للأفراد في الدولة. وفقاً لأداته تشمل الأنواع الآتية: الاستثمار الحقيقي: يُعرف أيضاً باسم استثمار الأعمال أو المشروعات، ويُعدّ الاستثمار حقيقياً عندما يُوفّر للمستثمر الحقوق في الحصول على أصول حقيقيّة، مثل الذهب والعقارات.
- الاستثمار المالي: هو شراء حصّة في رأس مال أو قرض توفر لصاحبها أرباحاً أو فوائد مضمونةً بالقانون.
- الاستثمار المعنوي: هو الاستثمار المعتمد على الحصول على معرفة أو أصول فكريّة، مثل تنفيذ بحث علمي.
- الاستثمار المتعدد: يُعرف أيضاً باسم استثمار المحفظة؛ وهو الاستثمار في أكثر من نوع من أنواع الأدوات الاستثماريّة الماليّة أو الماديّة. والاستثمار غير المتعدّد: هو المشاركة باستثمار

واحد، مثل شراء أصل مائي أو أصل مادي واحد فقط. وفقاً لمعيار الملكية أي أن يكون الاستثمار ملكاً للأفراد أو المجموعات أو الدول، ويشمل الأنواع الآتية:

- الاستثمار الخاص: هو استثمار يُنفّذه فرد أو مجموعة أفراد بشكل قانوني ضمن شركة خاصة.

- الاستثمار العام: هو استثمار تُنفّذه منشأة أو مجموعة منشآت تتبع ملكيتها للدولة ضمن شركة عامة. الاستثمار المختلط: هو استثمار يُنفّذه شخص أو مجموعة أشخاص، أو منشأة أو مجموعة منشآت خاصة، مع منشأة أو مجموعة منشآت عامة، ضمن أي نوع من أنواع المنشآت المختلطة التي تُوزّع ملكيتها بين طرفين عام وخاص.

الاستثمارات المباشرة المنتجة:

تنطوي تحت هذا الصنف من الاستثمارات طائفة من الأنواع أهمها:

- استثمارات الاستبدال: يقوم هذا الاستثمار على أساس استبدال تجهيزات ووسائل قديمة غير صالحة للاستعمال بتجهيزات جديدة. و الهدف هذا هو المحافظة والإبقاء على رأس المال التقي على حاله.
- استثمارات التطوير والإنتاجية : الهدف من هذه الاستثمارات، هو تخفيض تكاليف اليد العاملة، وبصفة عامة، تهدف إلى تدنئة تكاليف التصنيع ومضاعفة وتحسين نوعية وجودة الإنتاج.
- استثمارات التجديد: الهدف من هذا الاستثمار، هو خلق منتوجات جديدة، وذلك بالاعتماد على آلات جديدة ذات نوعية رفيعة.
- استثمارات التوسع: هدف هذا الاستثمار، هو زيارة القدرة الإنتاجية للمؤسسة. وهو يتمثل في التوسع الكمي للمنتوجات، من أجل زيادة الزيادة المستقبلية للطلب في هذه

الحالة تلجأ المؤسسة إلى إضافة آلات جديدة مع آلات قديمة. كما يتمثل هذا النوع من الاستثمار في التوسع النوعي، وذلك بالاعتماد على وسائل إنتاج حديثة، بغرض تحسين نوعية وجودة المنتج.

- الاستثمارات الإجبارية وهي تلك الاستثمارات. التي يحددها القانون والمناشير التنظيمية والتي تطالب بها نقابات العمال، المتعلقة بالنظافة ومكافحة التلوث والوقاية من الحرائق، وتوفير وسائل الراحة من نقل ومطاعم وعيادات طبية.

- الاستثمارات الاستراتيجية: هذا النوع من الاستثمارات تكون نتائجه غير قابلة للقياس، وذلك بخلق شروط أكثر ملائمة لضمان مستقبل المؤسسة، بهدف المحافظة على سمعة المؤسسة والشهرة التجارية والأسواق التي اكتسبها سابقا. وتهدف أيضا إلى غزو أسواق جديدة عن طريق تحسين النوعية وتوسيع وحدات المؤسسة وزيادة الاختراعات.

(الطعان ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١-٢٢)

محفزات الاستثمار:

إن مجرد توفر فوائض نقدية أو مدخرات، لدى الأفراد والمؤسسات، لا يكفي لكي تنشط حركة الاستثمار. بل يجب أن يرافق ذلك توفر مجموعة من العوامل التي تخلق حافزا لدى من لديهم مدخرات لتحويلها إلى استثمارات منها:

- توفر درجة عالية من الوعي الاستثماري لدى الأفراد والمؤسسات. لأن مثل هذا الوعي يجعل المدخرين يشعرون بالحس الاستثماري، الذي يجعلهم يقدرّون الإيرادات المترتبة عن توظيف مدخراتهم في شراء الأصول المنتجة، وليس مجرد تجميدها في شكل أوراق بنكية، ربما تتناقص قيمتها الشرائية في المستقبل، بفعل عامل التضخم والأزمات المالية المحتملة.

- ينبغي توفير المناخ الاجتماعي والسياسي الملائم لعمليات الاستثمار، وذلك بتوفير الحد الأدنى من الأمان، الذي يشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار، ومن أهم عوامل توفير المناخ المناسب للاستثمار، خلق قوانين وتشريعات، تنظم وتشجع عمليات الاستثمار، وتحفز وتحمي حقوق المستثمرين، سواء كانوا محليين أو أجانب، وتنظم المعاملات في الأسواق المالية وينجر عن توفير جو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، جعل الطمأنينة، وعدم الخوف في نفوس المدخرين والمستثمرين.
- من دوافع الاستثمار، توفر سوق مالي كفؤ وفعال، يوفر المكان والزمان المناسبين، يعطي للمدخرين فرصة في استثمار أموالهم، وللمقتربين في الحصول على تلك الأموال. وبصفة عامة يعطي فرص الاستثمار لكل واحد منهم في اختيار المجال المناسب، من حيث أداة الاستثمار، والتكلفة والمخاطرة. وما يميز السوق المالي، من حيث الكفاءة في توفير صفة الديناميكية، وسرعة الاستجابة للأحداث. وتوسيع هذا السوق، والتسهيلات المناسبة، وقنوات الاتصال النشطة، بالإضافة إلى التقنين الخاص بهذه المعاملات المالية في مجال الاستثمار. (مراد ، ٢٠١٤، ص ١١٨)

البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية:

من الفرص العظيمة التي حظي بها القطاع الخاص مؤخرا موافقة المقام السامي على تحفيز هذا القطاع بمبلغ ٧٢ مليار ريال، وذلك بناء على توصية سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان لإقامة مشاريع تنموية في المملكة في مختلف المجالات، ومن المؤكد أن ذلك سيكون له الأثر الكبير والإيجابي لنمو الناتج المحلي، وستتأثر إيجابيا على وجه الخصوص شركات المقاولات وشركات الخدمات والمصانع ذات العلاقة، وستؤثر إيجابيا على نسب تشغيل العمالة السعودية التي تعمل على دعم حركة

السوق المحلي الذي تعتمد عليه الشريحة الكبرى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الغرفة التجارية الصناعية بجدة ، ٢٠٠٧)

واقع الاستثمار في المملكة العربية السعودية:

يعد عنصر الاستثمار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية في اقتصاد المملكة العربية السعودية، حيث يعتبر معدل التضخم في المملكة منخفض نسبياً، فقد بلغت نسبته ٣% في نهاية عام ٢٠١٣، مما يؤثر بشكل ايجابي على البيئة الاستثمارية، كما أن المملكة تعتبر أكبر منتج ومصدر للبتروول في العالم، حيث أنها تملك ٢٥.٦% من احتياطي العالم، إذ أن أسعار مشتقات البتروول تعتبر منخفضة نسبياً في المملكة مقارنة بغيرها من الدول؛ بسبب إنتاجه وتكريره محلياً، مما يشجع المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في اغلب القطاعات المنتجة في المملكة، حيث يوضح الرسم التالي تطور الاستثمار في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠١٣). (مؤسسة النقد العربي السعودي (٢٠١٤).

غير أن المملكة العربية السعودية لا تستطيع اجتذاب القدر الكافي من الاستثمارات الصناعية دون أن يتوافر لديها المناخ الاستثماري الملائم، الذي يشجع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار فيها، بدلاً من اتجاه مدخراتهم إلي بنوك أجنبية للحصول على عائد أكبر مما تقدمه البنوك الوطنية، أو استثمارها في قطاعات أخرى خدمية غير إنتاجية. كما يشجع المناخ الاستثماري الجيد على جذب المستثمرين الأجانب، خاصة الشركات متعددة الجنسيات التي يكون لها دور محدد في نقل التقنيات الصناعية الحديثة، وأساليب الإدارة والتسويق المتطورة، كما تعمل على تدريب العمالة الوطنية، وفتح أسواق في الخارج وهذا يساعد الاستثمار المحلي الصناعي كثيراً. (إسماعيل، ٢٠٠٤، ص ٣٧).

وتعتبر العوامل الاقتصادية ذات دور حيوي في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم هذه العوامل: القوانين الاستثمارية، والسياسات الكلية الاقتصادية، والأهمية النسبية للقطاعين: العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توافر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وأخيراً حجم السوق المحلي، والقدرة التصويرية وسيحصر الباحث تحديات هذه السياسات في جزء آخر من هذه الدراسة.

لا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية، ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة، فإذا كان البلد لا يتمتع باستقرار سياسي، فإن ذلك لابد أن يؤثر في قرار المستثمر المحتمل سواء أن المحلي أو الخارجي، و يدفعه بعيداً، مهما كانت الفرص الاستثمارية المتاحة، أو الامتيازات التي تعرض لجذبه، كما يتوقف المناخ الاستثماري على بعض القوانين والمؤسسات المنظمة للأحوال الاجتماعية، خاصة تلك المتعلقة بالعمل، فإذا كان قانون العمل يسلب من صاحب العمل حرية التشغيل والفصل، ويفرض عليه مشاركة العمال معه في الإدارة والأرباح، أو يلزمه بحد أدنى من الأجور، أو حد أقصى من ساعات العمل، فإن ذلك قد يجاوز الأوضاع التي يمكن قبولها، ويؤدي بالتالي، إلى هروب الاستثمار، إلى بلاد أخرى ذات ظروف عمل أفضل.

نظراً لتمتع المملكة العربية السعودية باستقرار نسبي كبير على المستوى السياسي، والمستوى الاجتماعي، علاوة على تميز قوانين العمل بها بمرونة كبيرة، وعدم وجود نقابات عمالية. فسوف تنصب الدراسة في مرحلتها الأولى على تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري للمملكة العربية السعودية والتحديات المتمثلة في:

- قوانين الاستثمار واستقرارها.

- السياسات الاقتصادية الكلية.

- الأهمية النسبية للقطاعين: العام والخاص في النظام الاقتصادي.

- مدى توافر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية.

- حجم السوق المحلي، والقدرة التصديرية. (إسماعيل، ٢٠٠٤، ص ٤٠)

العوامل الاقتصادية المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي:

قوانين الاستثمار واستقرارها:

تعمل كل دولة على تقديم مجموعة من المزايا والضمانات والإعفاءات للمستثمرين، سواء الوطنيين أم الأجانب لجذب أموالهم، فكما أشار صندوق النقد الدولي "إن المشكلة التي تواجه الدول النامية - حالياً - لم تعد الانفتاح أو الانغلاق على الاستثمارات المباشرة الخارجية، ولكنها تتمثل في كيفية الحصول على جزء متزايد من الاستثمارات الخارجية المباشرة، والمساهمة بصفة متزايدة في تدويل العملة الإنتاجية عالمياً". (فيري مان، ١٩٩٩م، ص ١٩).

في هذا الشأن، يتمثل في مدى كفاية هذه المزايا والضمانات والإعفاءات للمساهمة في خلق مناخ استثماري جيد بالمملكة العربية السعودية، وأهمها: الإعفاء الضريبي على أرباح المشروعات الصناعية، والإعفاءات الجمركية على وارداتها، وحماية السلع المحلية، وحرية التصدير، مع الإعفاء من رسوم التصدير، وتقديم قروض ميسرة، وتقديم الأراضي والخدمات بأسعار تشجيعية، وإقامة المناطق الصناعية والمناطق الحرة، مع منع إمكانية إعادة تصدير رأس المال المستثمر والأرباح المحققة وأجور العاملين، ومنح حرية التعامل في الصرف الأجنبي، وإعطاء أفضلية في مشتريات الحكومة لمنتجات الصناعة الوطنية، يأخذ الباحث في الاعتبار - لاحقاً - تأثير ذلك باتجاهات العولمة، وبالاتضمام لمنظمة التجارة العالمية WTO وفيما يلي إثبات لتلك المزايا:

- الإعفاء الضريبي على أرباح المشروعات الصناعية:

تنقسم دول مجلس التعاون إلى مجموعتين من حيث نظامها الضريبي على أرباح الشركات الصناعية:

- المجموعة الأولى: التي تضم البحرين والإمارات العربية المتحدة لا تفرض أي ضرائب على

أرباح الشركات في القطاع الصناعي.

- المجموعة الثانية: والتي تشمل بقية دول المجلس، وهي عادة تفرض ضرائب تصاعدية

على أرباح المؤسسات الصناعية ومنها المملكة العربية السعودية.

إلا إن هذه الدول تمنح إعفاء ضريبياً لمدد زمنية تتراوح بين خمس سنوات، يمكن تجديدها لمُد إضافي كما في حالة عمان وقطر، وإلى عشر سنوات، كما في حالة الكويت والسعودية.

- الإعفاءات الجمركية على واردات المشروعات الصناعية:

بالإضافة إلى حرية الاستيراد، تعفى دول المجلس الآلات والمعدات والمواد الخام الأولية ونصف المصنعة ولوازم التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية من الرسوم الجمركية، وبينما لم تحدد كل من الإمارات، وقطر والبحرين الفترة الزمنية للإعفاء: أن لا يكون للسلع المعفاة مثل قوائم وكاف في البلد، بينما حددت عمان الإعفاء من الرسوم الجمركية على الأولية والبضائع نصف المصنعة التي تحتاج إليها المنشأة الصناعية لأغراض الإنتاج لمدة خمس سنوات بعد التسجيل الصناعي، ويجوز مد هذه الفترة لمُد أخرى، وإعفاء الآلات والمعدات وقطع الغيار، يكون أثناء فترة الإنشاء أو التوسع أو الإحلال أو تحديث التقنية، وقد يكون إعفاء كلياً أو جزئياً. (بنك المعلومات الصناعية، ٢٠٠١، ص ١٢١).

- حماية السلع المحلية:

تخضع بعض السلع المستوردة، التي لها مثل من الإنتاج المحلي لرسوم حماية في كل دول المجلس على اختلاف فيما بينها.

- حرية التصدير مع الإعفاء من رسوم التصدير:

تعفى المنتجات المعدة للتصدير، وأحيانا تقدم لها حوافز مالية.

- تقديم قروض ميسرة للمشروعات الصناعية:

قامت دول المجلس بتقديم قروض لمشروعاتها الصناعية بشروط ميسرة لتشجيع الاستثمار الصناعي، ولكن تباينت فيما يختص بالاتي:

- تكلفة الإقراض للمشروعات الصناعية: فبينما تقدم بعض الدول هذه القروض بتكلفة منخفضة، قد لا تتجاوز الرسوم الإدارية، فإن البعض الآخر يقدم هذه القروض بتكلفة تقترب من سعر السوق.

- فترة السداد والسماح: معظم هذه القروض طويلة الأجل ولكنها تختلف من بلد إلى آخر في تحديد الحد الأقصى لسنوات سداد القروض وفترة السماح.

- نسبة مساهمة القروض في تمويل المشروعات.

- المشروعات المستفيدة من القروض.

السياسات الاقتصادية الكلية (Macro):

تتعرض معظم الدول إلى مجموعة من الاختلالات الاقتصادية الكلية، وعلى وجه الخصوص ارتفاع معدلات التضخم، وتقلبات سعر الصرف، وعجز ميزانية الدولة، وعجز ميزان

المدفوعات، مما يؤدي إلى مبادرة الحكومة بإتباع سياسات كلية اقتصادية لتصحيح هذه الاختلالات، ومن الطبيعي أن يتأثر المناخ الاستثماري في بلد ما بالسياسات الكلية المتبعة، والتي يمكن حصرها في ثلاث سياسات عامة:

- السياسات النقدية.
- السياسة المالية والضريبية.
- سياسة سعر الصرف.

وسوف يقوم الباحثين فيما يلي بتحديد الإطار لأثر كل سياسة على المناخ الاستثماري، ثم يحاول التعرف على السياسات التي تتبعها المملكة العربية السعودية في هذا الصدد، والتي من شأنها التأثير على مناخ الاستثمار الصناعي فيها.

• السياسة النقدية:

قد تتبع الحكومة في بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية، وفقا لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد.

يترتب على إتباع سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار، تتمثل أهمها فيما يلي:

١. ارتفاع أسعار الفائدة، مما يكون له أثر على انخفاض الاستثمار، حيث إنها ترفع من تكلفة الحصول على القروض، وبالتالي تزيد من تكاليف المشروع وتخفيض من هامش الربح المتوقع.

٢. انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما يؤثر على تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون المحصلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على الاستثمار الصناعي، حيث:

- إن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجياً، مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية وزيادة الدخل والعمالة فيها ،كما يترتب على أثر المضاعف لتلك الصناعات وزيادة الدخل في الصناعات الأخرى.

- قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية ،مسبباً تحويل إنفاق المواطنين من السلع والخدمات الأجنبية إلى تلك المنتجة محلياً ،مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية، ولكن بشرط إقبال الوطنيين على تشجيع استهلاك السلع المحلية. (بنك المعلومات الصناعية ،ص١٣٥-١٣٦).

وفي حالة ما إذا اتبعت الحكومة السعودية سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب، فإن زيادة عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما أنه في نفس الوقت قد تؤدي هذه الزيادة إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك بشرط تمتع الجهاز الإنتاجي بمرونة كافية تمكنه من الاستجابة لزيادة الطلب وإلا أدى إلى زيادة معدلات التضخم.(بنك المعلومات الصناعية،ص١٢٢.١٢٥).

ومن الطبيعي أن تؤدي معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري في المملكة من خلال تدنى الثقة بالعملة الوطنية. وقد أدى ذلك في أغلب البلاد التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم إلى ظاهرة (الدولة) حيث تحل عملة أجنبية محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة ومخزن للقيمة، وينعكس ذلك في هروب المدخرات المحلية إلى الخارج أو إلى أرصدة بالعملة الأجنبية. وبالإضافة على ذلك فإن التضخم يؤدي إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه

المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأفق القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب أفقا بعيدة المدى كالأستثمار الصناعي.

وفيما يلي سيقوم الباحث بتحليل السياسات النقدية المتبعة في المملكة العربية السعودية للتعرف على تأثيرها في مناخ الاستثمار، وذلك من خلال دراسة كل من السيولة المحلية، وأسعار الفائدة على الإقراض والودائع. كما سيتعرف الباحث إلى تحليل دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي، من خلال قدرتها على تعبئة المدخرات، ومساهمتها في تمويل الاستثمارات، ثم تقوم بقياس هذه العلاقات لتحديد ما تحديداً دقيقاً والمقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

تحديات السيولة المحلية: (مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي)

تميزت المملكة العربية السعودية بتذبذب كبير في معدل نمو السيولة المحلية، مما يدل على أنها لا تتبع سياسة نقدية محددة، سواء أكانت توسعية أم انكماشية، وقد يرجع ذلك إلى خاصية التوازن شبه المستقر في الاقتصاديات السعودية، سواء فيما يتعلق بمعدلات التضخم، أم بوضع ميزان المدفوعات.

وباستعراض معدلات التضخم بصفة عامة في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٩٩م نجد أنها بلغت في الإمارات ٢% والبحرين ٣,١% والسعودية ٣,١% وقطر ٢,٢%، والكويت ٣%، وهي معدلات مرتفعة نسبياً إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي للدول الصناعية الذي بلغ ١,٤ سنة ١٩٩٩م، غير أنها منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي للدول النامية الذي بلغ ٦,٥ سنة ١٩٩٩ م، أو بالمتوسط العالمي للدول المتحولة الذي بلغ ٧,٤٣ في العام نفسه.

أما فيما يتعلق بميزان المدفوعات فقد سجلت المملكة العربية السعودية فائضا فيه سنة ١٩٩٩م، وذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٨٩م (باستثناء سنتي ١٩٩١م، ١٩٩٧م)، وحققت دولة قطر كذلك فائضا في الميزان سنة ١٩٩٩م، وذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٨٩م (باستثناء سنة ١٩٩٥م)، بينما حققت البحرين فائضا فيه كذلك سنة ١٩٩٩م لأول مرة منذ سنة ١٩٨٩م (باستثناء السنوات ١٩٩٠م، ١٩٩١م، ١٩٩٥م، ١٩٩٧م). أما الكويت فقد حققت عانى الميزان المدفوعات سنة ١٩٩٩م وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث عانى الميزان من العجز في السنوات الثلاث السابقة، وفي دولة الإمارات استمر ميزان المدفوعات سنة ١٩٩٩م في تحقيق فائض، وذلك للعام السادس على التوالي. ولم يرجع العجز عند تحققه في موازين مدفوعات دول المجلس إلي عجز في الميزان التجاري، حيث حقق معظمها فائضا فيه منذ عام ١٩٩٤م باستثناء البحرين سنة ١٩٩٨م، وعمان سنة ١٩٩٨م أيضا، بل يعود في الأغلب إما إلي عجز ميزان الخدمات والتحويلات من جانب واحد (خاصة في دخل الاستثمارات وتحويلات العاملين في الخارج). مما يخلق بدوره عجزاً في ميزان الحسابات الجارية، كما في حالة البحرين منذ سنة ١٩٩٤م (باستثناء سنة ١٩٩٩م حيث تحقق فائض في الحساب الجاري)، أو قد يرجع إلي عجز في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال، كما في حالة السعودية وعمان سنة ١٩٩٩م، وقد يرجع الفائض في الميزان الكلي إلي فائض في كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال، كما في حالة الإمارات منذ سنة ١٩٩٤م (باستثناء سنة ١٩٩٨م، حيث تحقق عجز في الحساب الجاري، وسنة ١٩٩٥م، حيث تحقق عجز في حساب رأس المال).

ومما سبق يتضح انه ثمة اتجاه موحد للفوائض أو للعجزات، كما أن أسبابها تختلف من دولة إلي أخرى، وذلك بصرف النظر عن تقلبات أسعار النفط.

أسعار الفائدة:

اعتماداً على ما تم التوصل إليه في تحليل السيولة المحلية، فإن تغيرات السيولة المحلية لابد وأن تنعكس على أسعار الفائدة، خصوصاً بعد تحريرها في المملكة العربية السعودية. وقد تم تحقيق ذلك على مراحل وبصورة متوائمة مع سرعة خطوات الإصلاح في القطاع العيني، ومع التقدم العام في تحقيق الاستقرار الكلي في اقتصادات المملكة العربية السعودية. وبصورة أساسية، بدأ العمل برفع أسعار الفائدة الاسمية، وتبع ذلك تحرير أسعار الفائدة على الودائع، أما تحرير معدلات الإقراض. فقد تم بصورة تدريجية. وتم أثناء مرحلة الانتقال نحو التحرير الكامل لمعدلات الإقراض، استخدام معدلات استرشادية للتأثير على تحديد أسعار الفائدة على الأصول المالية. وأدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن إتباع سياسات تقييدية لإدارة الطلب إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في المملكة العربية السعودية.

تحديات البنوك التجارية في تهيئة المناخ الاستثماري الجيد في المملكة العربية السعودية: نظراً إلى أن الائتمان المحلي يمثل أكثر المتغيرات النقدية تأثيراً على السيولة المحلية التي تؤثر بدورها على مستوى الطلب المحلي، فالسؤال الذي يطرح في هذا الصدد، يتمثل في كيفية تعامل البنوك التجارية مع طبيعة المتغيرات المذكورة، سواء لتعبئة المدخرات، أم تمويل الاستثمارات؟

تعاني المملكة العربية السعودية في العادة مشكلة القصور في تمويل الاستثمارات، حيث نلاحظ أن نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تفوق دائماً نسبة الائتمان المصرفي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعنى ذلك أن هناك موارد تمويلية غير موظفة بالكامل.

كما من الملاحظ ضعف نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الصناعي إلى إجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات الأخرى، حيث إن هذه النسبة لا تتجاوز ١٠%.

يدل ذلك على وجود مشكلة قصور في تمويل المشروعات الصناعية من قبل المصارف التجارية، ومن ثم إلى ضعف دورها النسبي في تشجيع الاستثمار الصناعي وقد رجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

أ- يكاد يقتصر الإقراض الصناعي متوسط وطويل الأجل على المصارف المتخصصة (صناديق وبنوك التنمية) التي تقدم تسهيلات، تأتي أساساً من خلال الدعم الذي تتلقاه من الحكومة. ومن المتوقع إذن أن الإقراض الصناعي، في المدى الطويل سوف يعتمد على قدرة حكومة المملكة العربية السعودية على التمويل التي ترجع إلى مستوى إيراداتها النفطية، حيث يرتفع التمويل مع ارتفاع الإيرادات وينخفض بانخفاضها. وفي الحالة الأخيرة يتبع انخفاض التمويل الحكومي تأثير سلبي على مقدرة صناديق وبنوك التنمية في تقديم القروض متوسطة وطويلة الأجل بشروط ميسرة للقطاع الصناعي، وتتمثل المحصلة النهائية في ارتفاع تكلفة الحصول على القروض الصناعية عند اللجوء إلى البنوك التجارية.

ب- عدم قبول البنوك للمخاطرة والتوجه أكثر إلى إقراض المشروعات الخدمية والإنشائية والتجارية، ذات العائد المضمون والربحية الأعلى، كما أن قصور معرفة البنوك وضعف القدرة الترتيبية للبنك تجاه العملاء، يعد انخفاضاً في كفاءة توزيع الموارد التمويلية بين فرص الاستثمار، فكلما أشار لان يجب أن تتوفر للبنك والمقترض، ولكي ينجح في ذلك لابد من القيام بدراسات جيدة، وتحمل ما يسمى بتكاليف المعرفة.

(بنك المعلومات الصناعية، ص ١٢٩-١٣٠).

المنطلقات النظرية للدراسة:

- مفهوم الإدارة الإلكترونية.
- وظائف الإدارة الإلكترونية.
- أهمية الإدارة الإلكترونية.
- عناصر الإدارة الإلكترونية.
- أهداف الإدارة الإلكترونية.
- آلية التحول إلى العمل الإلكتروني.
- مميزات الإدارة الإلكترونية:
- متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية.
- تعريف ونشأة وأهداف ودوافع الاستثمار.
- أنواع الاستثمار.
- محفزات الاستثمار.
- البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.
- واقع الاستثمار في المملكة العربية السعودية.
- العوامل الاقتصادية المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية
- مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

المنهجية وطرق البحث:

منهج الدراسة:

سيتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعبر عن الحالة المدروسة تعبيراً كمياً وكيفياً، حيث يمكننا وصف وتشخيص موضوع البحث وتحليل بعض جوانبه، كما يعرف بأنه عبارة عن أسلوب يعتمد دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، وتسهم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً.

أدوات الدراسة:

سيتم استخدام الاستبيان كأداة لهذه الدراسة والذي سيتم تصميمه من قبل الباحثين بعد الاطلاع على العديد من الرسائل والمجلات العلمية والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبعد تحديد هدف الدراسة وهو معرفة دور الإدارة الإلكترونية في تنميته وتطوير المشاريع الحكومية والاستثمارية، سيتم تصميم مجموعة أسئلة تختص بموضوع الدراسة بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة.

تحديد أدوات تحليل البيانات:

ستتم معالجة بيانات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لترتيب إجابات مفردات الدراسة لعبارات

الاستبانة حسب درجة الموافقة.

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، لإيجاد العلاقة بين بعض المتغيرات، وكذلك إيجاد معامل الاتساق الداخلي، وتحديد نوع العلاقة بين المتغيرات والدرجة الكلية للأداة، وكذلك للإجابة على الفرضيات.
- معامل ألفا كرونباخ (ALPHA) لحساب ثبات محاور الدراسة، وأداة الدراسة.
- اختبار مربع كاي لاختبار استقلالية المتغيرات.
- اختبار (t) للعينتين المنفصلتين Independent sample t-test.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA

مجالات الدراسة:

- المجال المكاني: تتحدد الحدود المكانية لهذه الدراسة بمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- المجال البشري: تتحدد الحدود البشرية لهذه الدراسة على الموظفين بمنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- المجال الزمني: تتحدد الحدود الزمانية لهذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام ٢٠٢٣م.

التبويب المقترح وفق الخطة الزمنية:

المدة الزمنية	المحتوى
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
يومان	- المقدمة:
يوم	- مشكلة الدراسة:
يوم	- أهمية الدراسة:
يوم	- أهداف الدراسة:
يوم	- أسئلة الدراسة:
يوم	- المنطلقات النظرية للدراسة:
يوم	- أدوات الدراسة:
يوم	- مجالات الدراسة:
الفصل الثاني الدراسات السابقة والاطار النظري	
أربعة أيام	- المبحث الأول : الدراسات السابقة
سبعة أيام	- المبحث الثاني : الإطار النظري
الفصل الثالث منهجية وإجراءات الدراسة	
يوم	- مقدمة
يوم	- منهج البحث
يوم	- مجتمع وعينة الدراسة
يوم	- صدق الأداة
يوم	- التأكد من صلاحية أدوات الدراسة
يوم	- الأساليب الإحصائية المستخدمة
الفصل الرابع : الدراسة والتحليل	
يوم	- تمهيد

يوم	- التحليل الإحصائي للمتغيرات الشخصية
خمسة أيام	- التحليل الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة على متغيرات الدراسة
يوم	- الفروق بين المتغيرات الشخصية في أداة الدراسة
الفصل الخامس نتائج وتوصيات الدراسة	
يوم	- النتائج
يوم	- التوصيات
يوم	- قائمة المراجع
يوم	- الملاحق

قائمة المراجع والمصادر المبدئية:

- إبراهيم عبد الله المنيف، "استراتيجية الإدارة اليابانية"، الرياض: مطابع الشمس، ١٩٩٣م.
- أحمد بدر، "مجتمع المعلومات بين التكنولوجيا المتطورة والقيم الإنسانية المهددة"، المجلة العربية للمعلومات العدد ١ ، ١٩٨٥م.
- العلاق، بشير عباس (٢٠٠٥ م). الإدارة الرقمية المجالات والتطبيقات (ط ١) أبوظبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستشارية.
- المسعود، خليفة بن صالح، المتطلبات البشرية والمادية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية من وجهة نظر مديري المدارس ووكلائها بمحافظة الرس، رسالة ماجستير، ٢٠٠٨.
- حامد سوادى، "تأثيرات الحاسب الآلي على التنظيم والسلوك في المنظمة"، الإدارة العامة ، العدد ٢٩ محرم ١٤٠٤هـ.
- ديل بسترن "الجودة الشاملة"، ترجمة د. راشد بن محمد الحمالي، الرياض: جامعة الملك سعود ٢٠٠١م.
- سميرة مطر المسعودي، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية، ٢٠١٠م.
- صباح نوري عبد الوهاب، "اتمة المكاتب"، عمان: دار حيتي، ١٩٩٨م.
- عباس بدران، "الحكومة الإلكترونية من الاستراتيجية الى التطبيق"، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤م.

- عبد الحميد بسيوني ، " الحكومة الالكترونية " ، القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ م .
- عبدالرحمن توفيق ، " الإدارة الإلكترونية وتحديات المستقبل " ، القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة ، ٢٠٠٣ م .
- علي السلي ، " الأبعاد الإدارية والتنظيمية لاستخدام الحاسب الآلي " ، مجلة الاقتصاد والإدارة ، العدد ٣ رجب ١٣٩٦ هـ .
- فؤاد عبد اللطيف الرميحي ، " القدرات العلمية والتقنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج " مجلة الاقتصاد الإدارية ، العدد الثالث ، يونيو ١٩٧٦ م .
- محمد بن نوري أحمد قوته وعبد الحميد بن أحمد دياب ، " الاتصالات الإدارية ونظم المعلومات " ، جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٢٢ هـ .
- محمد نور برهان ، " تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة في عقد التسعينات " ، العدد ٣٠ صيف ١٩٨٩ م .
- مدني عبد القادر علاقي ، " الإدارة: دراسة تحليلية للوظائف والقرارات الإدارية " ، جدة: مكتبة دار جدة ، ١٩٩٨ م .
- مصباح عبدالهادي الدويك ، نظم المعلومات الصحية المحوسبة وأثرها على القرارات الادارية والطبية دراسة تطبيقية على مستشفى غزة ، ٢٠١٠ م .
- مصطفى بخيت شاويش ، " إدارة المكاتب والأعمال المكتبية " ، عمان: دار الأوائل ، ٢٠٠٢ م .
- نجم عبود نجم ، الإدارة الإلكترونية ، الاستراتيجيات والوظائف والمشكلات ، الرياض ، دار المريخ ، ٢٠٠٤ م .
- هشام صالح كتوعة ، " الحاسب الآلي وتطبيقاته في الإدارة " ، جدة: دار الشروق .

- هشام صالح كتوعة، " نظم المعلومات الإدارية" ، جدة، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ط٢، ٢٠٠٧م.
- القرني، (٢٠١٧) بعنوان "مشاكل مشاريع شقق التمليك من مرحلة التطوير إلى مرحلة التشغيل – مكة المكرمة – حالة دراسية
- أحلام وزبير، (٢٠١٨) بعنوان "أثر الحوكمة في تفعيل القرار الاستثماري في أسواق رؤوس الأموال"
- معمري والسالمي (٢٠١٨) بعنوان "نحو الاستفادة من التجارب العربية الرائدة في الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر لتحقيق التنمية المستدامة"
- ارشيد، (٢٠١٧) بعنوان "اثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات على أداء المصارف السعودية
- عربيات، (٢٠١٦) بعنوان "أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)
- الحموري، (٢٠١٧) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية
- الأقرع (٢٠٢٠م) بعنوان " دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الأداء الوظيفي لدى العاملين في المؤسسات الحكومية العاملة في محافظة قلقيلية".
- ن سويلم(٢٠١٩) بعنوان " واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس التعليم العام الحكومية للبنين في محافظة الدلم بالمملكة العربية السعودية".
- المرزوقي(٢٠١٩) بعنوان "واقع الإدارة الإلكترونية في جامعة جدة وأثرها على التطوير التنظيمي

- عباينه والجبال (٢٠١٩) بعنوان " مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في كلية السنة التحضيرية بجامعة حائل".
- غليت (٢٠١٨) بعنوان " درجة توظيف الإدارة الإلكترونية وأثرها في تطبيق المعرفة لدى شاغلي المناصب الإدارية العليا والوسطى في الجامعات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين
- العكيدي (٢٠١٨) بعنوان " المتطلبات التقنية لمحول نحو الإدارة الإلكترونية دراسة تشخيصية لآراء عينة من القيادات الإدارية في شركة كلمات للاتصالات في محافظة كركوك"
- الحسين (٢٠١٧) بعنوان " أنظمة إدارة الأرشفة الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمات دراسة ميدانية على القطاع الحكومي الأردني
- البشري (٢٠١٧) بعنوان " معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر الإداريين في الجامعات الأردنية" الأردنية
- الطيطي (٢٠١٥) بعنوان " واقع الإدارة الإلكترونية في تحقيق الإبداع الإداري في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين فيها".
- النمري (٢٠١٢) بعنوان " مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين "
- شلبي (٢٠١١) بعنوان " واقع الإدارة الإلكترونية في الجامعة الإسلامية وأثرها على التطوير التنظيمي".
- يحيى (٢٠١٠) بعنوان " حسب متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية ومعوقاتها في الجامعات السودانية " (دراسة حالة بجامعة القضايف بجامعة السودان) .

- عبد الجبار (٢٠١٠م) بعنوان " الإدارة الإلكترونية ومدى تأثيرها على مستوى الأداء لدى موظفي مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة".
- الدويك (٢٠١٠) بعنوان " نظم المعلومات الصحية المحوسبة وأثرها على القرارات الإدارية والطبية " .